

وبعد توقيع الاتفاق هذا، أعلنت السلطات المصرية عن استعدادها لتسليم شهادات سفر للمصريين الراغبين في زيارة اسرائيل، مقابل تسليم جوازات سفرهم إلى دائرة الجوازات، من أجل عدم ختمها بالخاتم الرسمي؛ وذلك لتمكين اصحابها من السفر، فيما بعد، إلى الدول العربية (دافار، ١٩٨٠/٣/٤).

ولكن، رغم ذلك، قامت شركة أكاسبي البحرية الاسرائيلية بالغاء رحلاتها البحرية بين مصر واسرائيل، بعد أن اتضح لها عدم وجود العدد الكافي من الركاب؛ خاصة أن المصريين يضعون العقبات في وجه الاسرائيليين، بسبب سمات الدخول (هأرتس، ١٩٨٠/٤/١١).

وعقدت عدة ندوات تتحدث عن السياحة بين مصر واسرائيل، وكان من ضمنها الندوة التي عقدت في القاهرة، وأعلن، خلالها، بعض المصادر الاسرائيلية، أن عدد الاسرائيليين الذين عبروا الحدود إلى مصر خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٠، يتراوح ما بين ٥.٠٠٠ و ٦.٠٠٠، بينما كان عدد المصريين الذين عبروا الحدود في الفترة نفسها يتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ زائراً فقط (دافار، ١٩٨٠/٦/٢٦).

وتشير الأرقام والاحصائيات إلى أن الاقبال الاسرائيلي على السفر إلى مصر كان شديداً؛ فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ذات العلاقة بهذا الموضوع، أن القنصلية المصرية في تل - أبيب، قد حطمت الرقم القياسي بمنحها تأشيرات السفر للاسرائيليين؛ إذ اتضح، من استقصاء أولي، أنه منذ أن باشرت القنصلية أعمالها في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٠ أصدرت، خلال الأشهر التسعة التالية، حوالي ٨.٥٠٠ تأشيرة لسياح اسرائيليين، و ٧.٠٠٠ تأشيرته لسياح أجانب (هأرتس، ١٩٨٠/١٠/١٩).

بيد أن بعض الاسرائيليين يعتقد أن السياحة بين البلدين لا تزال تسير على وتيرة بطيئة، ويرد ذلك إلى الماطلة في اصدار تأشيرات الدخول من القنصلية المصرية في تل - أبيب. إذ أن هذه العملية تستغرق ستة أسابيع أو سبعة، علماً بأن الاتفاقية الموقعة بينهما تنص على أن لا تتجاوز

المدة خمسة عشر يوماً. ويحتاج مرافقو السياح الاسرائيليين الذين ينتقلون بشكل دائم بين البلدين، كالمصنفين مثلاً، إلى تأشيرة دخول في كل مرة يريدون فيها دخول مصر، هذا، إضافة إلى الطلب المصري من كل سائح يصل إلى محطة العبور في نيوت سيناي، تحويل ١٥٠ دولاراً إلى جنيتها مصرية (ارنون بن - ناحوم، هأرتس، ١٩٨٠/١٢/٨).

أما في مجال تطوير السياحة الخارجية، كما ورد في الاتفاقية المذكورة سابقاً، فلم يحدث أي نشاط فعلي، وذلك بالرغم من أن مصر واسرائيل قد قامت بتوزيع برامج من رحلات مشتركة لجميع وكالات السياحة العالمية. وقد وصل عدد المسافرين إلى ٢.٠٠٠ سائح في الشهر، بواسطة الطرق البرية، أما بالنسبة للطرق الجوية فقد وصل العدد إلى ٢.٥٠٠ مسافر، بواسطة شركتي العال، ونفرتيتي (المصدر نفسه).

ويستفاد من المصادر الاسرائيلية أنه، بعد مرور عام على الاتفاق السياحي المبرم بين مصر واسرائيل، وصل عدد الرحلات الجوية بين البلدين إلى ٢٥٣ رحلة، من بينها ١٢٦ رحلة قامت بها شركة العال، و ١١٧ رحلة قامت بها شركة نفرتيتي. وقامت العال بنقل ٢٤.٩٢٧ راكباً بين البلدين، أما نفرتيتي فقد نقلت ٢٦.٣٥٤ مسافراً. وقد اشترى حوالي ٢٨٪ من المسافرين تذاكرهم من اسرائيل، و ١٩٪ من مصر، و ٢٢٪ من الولايات المتحدة، و ١٠٪ من دول اخرى. واستقبلت اسرائيل هذه النتائج برضى تام، بعد الخوف الذي سبق افتتاح الخط الجوي مع مصر، والذي كان متوقفاً له ألا يحقق إلا الخسارة (المصدر نفسه، ١٩٨١/٣/٣).

العلاقات التجارية - الصناعية: يبدو من تطورات هذه العلاقة، ومنذ توقيع الاتفاق التجاري بين البلدين، أن آمال اسرائيل لن تتحقق بكاملها، سواء أكان ذلك بسبب عوامل سياسية أم بسبب الاختلاف في البنية الاقتصادية لكل من البلدين. والجدير بالملاحظة أن بعض الاتفاقات التجارية، قد أبرمت بين مؤسسات اسرائيل ومصرية حتى قبل توقيع الاتفاق التجاري المذكور. فمثلاً، تم في آذار (مارس) سنة